

الخلاف النحوي في باب الإعراب والبناء جمعاً ودراسة
(The grammatical dispute in the chapter on parsing
and construction in combination and study)

أ م د محمد إبراهيم محمد بخيت كلية اللغات جامعة المدينة العالمية بماليزيا

يُميل الباحث mohamed.bakhet@mediu.my

تاريخ الاستلام: 2024/07/07 تاريخ القبول: 2024/10/25 تاريخ النشر: 2024/12/25

ملخص: (اختلف النحاة في بعض أحكام باب الإعراب والبناء، وقد تمثل الخلاف بينهم في ثماني عشرة مسألة، جمعتها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف فيها، ويهدف البحث إلى: جمع جلّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة باب الإعراب والبناء ودراسة بعضها، وإطلاع الباحثين على اختلاف النحاة في مسائل هذا الباب، واعتمد الباحث في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، وأظهر البحث عددا من النتائج منها: دار خلاف بين النحاة في باب الإعراب والبناء في ثماني عشرة مسألة، والفعل لمضارع إذا اتصلت به نون الإناث فيه قولان، والصحيح مذهب سيوييه، والجمهور أنه مبني، وفي مسألة الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أهو مبني أم معرب ثلاثة أقوال، والصحيح مذهب سيوييه، والجمهور أنه مبني).

كلمات مفتاحية: الخلاف، النحوي، الإعراب، البناء، جمعاً، دراسة.

المؤلف المرسل: أ م د محمد إبراهيم محمد بخيت mohamed.bakhet@mediu.my

Abstract:(The grammarians differed regarding some of the rulings on the chapter on parsing and construction, and the disagreement between them was represented in eighteen issues, which I collected, and I decided to explain the disagreement in them . AndThe research aims to: collect most of the issues of grammatical disagreement related to the chapter on parsing and construction, study some of them, and inform researchers of the differences of grammarians in the issues of this chapter, andIn this research, the researcher relied on the methodyen Descriptive And Analytically, the research showed a number of results, including : There was a disagreement between grammarians regarding parsing and construction in eighteen issues, and the verb is in the present tense if it is joined by the female noun, there are two opinions, and the correct view is the school of thought of Sibawayh, and the majority is that it is built, and regarding the issue of disagreement in the present tense verb if it is joined by the affirmative noun, whether it is built or inflected, there are three opinions, and the correct view is that Sibawayh's doctrine, and the majority is that it is based.)

Keywords :Disagreement, grammar, parsing, construction, plural, study.

1. مقدمة: اختلف النحاة فيما بينهم في مسائل النحو لأسباب، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء، ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء، الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومما اختلف فيه النحاة باب الإعراب والبناء، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في ثمان عشرة مسألة، جمعتها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف في بعضها.

إشكالية البحث: تتمثل في تناثر مسائل خلاف النحاة في كتب التراث النحوي مما يستلزم الاطلاع على عدد كبير منها للوقوف عليها .

أهمية البحث : ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على مسائل الخلاف في باب الإعراب والبناء ، وجمعها في دراسة واحدة .

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

ما مسائل الخلاف في الإعراب ؟

ما مسائل الخلاف في البناء ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى: جمع جلّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة باب الإعراب والبناء ، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي ودراسة بعضها.

مصطلحات البحث :الخلاف في

اللغة : المضادة، و**اصطلاحاً** : هو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حقه هو قوله، ويعبر بالخلاف عموماً لإرادة المسائل لما تختلف فيها علوجوها المتعددة .

الإعراب: تغيير أواخر الكلمة على حسب العوامل الداخلة عليها .

البناء: لزوم الكلمة حالة واحدة في جميع التراكيب .

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية، وله حدود موضوعية حيث تركز هذه الدراسة على دراسة مسائل الخلاف في باب الإعراب والبناء.

منهج البحث : اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفاً دقيقاً، ثم تحليل النصوص النحوية والأقوال .

الدراسات السابقة : في حد علم الباحث لا توجد رسالة أو بحث علمي تناول هذه المسائل مجتمعة بالبحث والدراسة من قبل، إلا أن بعض هذه المسائل قد تناولتها بعض كتب النحو، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع الدراسة، وقد استفدت من عرضها وأحلت عليها أثناء الدراسة، ومن هذه الكتب:

- 1 التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1 (د.م: دار الغرب الإسلامي، 1406هـ، 1986م).
- 2 الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم أبو بكر، تح: حسن حمد، ط1 (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1418هـ 1998 م).

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل البحث على مقدمة، ومطلعين، وخاتمة، وتوصيات، وفهرس للمراجع .

2. المطلب الأول :مسائل الخلاف في البناء، وهي خمس مسائل خلافية :

1. الخلاف في فعل الأمر بغير (اللام) أهو مبني أم معرب؟⁽¹⁾ .
2. الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به (نون الإناث) أهو مبني أم معرب؟⁽²⁾ .
3. الخلاف في الفعل المضارع إذا لحقته (نون التوكيد) أهو مبني أم معرب ؟⁽³⁾ .
4. الخلاف في الأسماء المسكّنة قبل التركيب كحروف الهجاء وأسماء العدد أهي مبنية أم معربة ؟⁽⁴⁾ .
5. الخلاف في الجملة المضافة إلى الزمان إذا صُدّرت بمضارع أهي مبنية أم معربة ؟⁽⁵⁾ .

1.2 المطلب الثاني : مسألة :الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث أهو مبني أم معرب ؟

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيبويه⁽⁶⁾، والجمهور⁽⁷⁾ أنه مبني ، وذكروا لذلك ثلاث علل⁽⁸⁾ .

الأولى : أنّ الفعل الماضي إذا اتصلت به نون الإناث بُني فشابهه المضارع في ذلك فاستحق البناء .

الثانية : أنّ نون الإناث مختصة بدخولها على الأفعال دون الأسماء ، ولهذا بُني الفعل المضارع معها لنقصان شبهه بالاسم .

والفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته للاسم من حيث إنه يتخصص بعد أن يكون شائعاً كالاسم ودخول (لام) الابتداء عليه، ومشابهته لاسم الفاعل في حركاته وسكناته⁽⁹⁾ .

الثالثة : بإضافة النون إليه عارضت الإضافة سبب البناء ؛ لأنها بتركبها معه صارت كالجزء منه . وردّ على مذهبهم بأنه يلزم على قولهم بناء الفعل المضارع أيضاً إذا اتصلت به (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) ، وأُجيب عليه بأنه لم يُبَيَّن ؛ لأنه شابه بذلك المثني وجمع المذكر السالم ⁽¹⁰⁾ .

الثاني : مذهب ابن درستويه (ت347هـ) ، والسهيلي (ت581هـ) ، وابن طلحة (ت618هـ) أنه معرب ⁽¹¹⁾ .

وحجة السهيلي في ذلك أنّ النحاة القدماء " علمونا وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب ، وهو موجود في (يَفْعَلْنَ) و(تَفْعَلْنَ) ، فمتى وجدت الزوائد الأربع ، وجدت المضارعة وإذا وُجدت المضارعة وجد الإعراب " ⁽¹²⁾ .

واحتجوا كذلك أنه مستحق للإعراب ، " فلا يُعَدَم إلا لعدم موجهه ، وبقاء موجهه دليل على بقاءه " ⁽¹³⁾ .

وإعرابه عندهم يكون بحرف مُقدّر منع من ظهوره العارض فيه وهو شَبَّهه بالفعل الماضي في أنّ النون صارت في الفعل كالجزء منه ⁽¹⁴⁾ .

وذكر ابن مالك ⁽¹⁵⁾ أنّ الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث بُني على السكون بلا خلاف ، مما جعله محط انتقاد النحويين في ذلك إذ أكدوا أنّ الخلاف في هذه المسألة خلاف مشهور ⁽¹⁶⁾ .

فالفعل المضارع معرب إذا باشرته نون الإناث وأنّ الذي دخله هو السكون الذي هو علامة الإعراب وليس البناء .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ⁽¹⁷⁾ ، وما ذهب إليه ابن درستويه ومن تبعه فيه نظر؛ لأنهم عندما قالوا بأنه معرب ذهبوا إلى تقدير الحركة الإعرابية في آخره ، ومن المعروف أنّ الحركة الإعرابية لا تُقدّر في الفعل إذا كان صحيح الآخر بل تُقدّر فيه إذا كان معتلأً ، وكذلك اعترفهم بأنّ الذي منع من ظهور الحركة الإعرابية في آخره هو مشابته للفعل الماضي ؛ لذلك قُدّرت الحركة في آخره ، ومن المعروف أنّ الفعل الماضي يجمع على بنائه ، فكيف أعرب وقد شابه الفعل الماضي ؟ لأنه بمقدار اقترابه ومشابته للفعل الماضي ابتعد ونقص عن مشابحة الاسم وهي من العلل التي جعلته معرباً دون الفعل الماضي والأمر .

2.2 المسألة الثانية: الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أهو مبني أم معرب ؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب الجمهور⁽¹⁸⁾ ، أنّ الفعل المضارع يُبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد نحو : هل تضرِبْنَ زيداً ، ولا يُبنى إذا لم تباشره ، نحو : هل تضرِبُ زيداً وإنما بُني معها . الفعل المضارع . ؛ لأنّه تركّب معها وهو بهذا صار كصدر الاسم المركّب مع عجزه⁽¹⁹⁾ ، هذا إذا لم يُسند إلى (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) فهو مُعرب . كما مثّلت . والدليل على ذلك ، أنّ علامة الرفع ترجع إليه في حالة الوقف عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة نحو : هل تفعلُنْ ؛ لذلك فهي تُحذف عند الوقف وترجع إليه الواو والنون فيقال : هل تفعلون . ولو كان الفعل مبنياً لاختلف الفعل في حالة الوصل عن حالة الوقف⁽²⁰⁾ .

وإذا اتصلت به (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) فهو باقٍ على إعرابه .
الثاني : مذهب الأخفش ، والزجاج ، وأبي علي الفارسي⁽²¹⁾ ، أنه مبني مطلقاً ، سواء اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، أم لم تتصل ؛ لأنه ضَعُف عن مشابهة الاسم لدخول النون عليه ؛ إذ إنّ النون مختصة بالدخول على الأفعال .

وهذا الذي ذكره فيه نظر ، فهو لم يميز بين حالتي الفعل المضارع ، صحيح أنّ الفعل المضارع بُني مع نون التوكيد لأنه ابتعد عن مشابهة الاسم ، لكن الفعل المضارع في حال اتصاله بـ (ألف الاثنين) ، (واو الجماعة) و (ياء المخاطبة) يختلف عن حالة تجرده منها لأنّ " ما كان رفعه بالضمّة إذا أُكِّد بالنون بُني لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أُكِّد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها لأنّ العرب لم تركّب ثلاثة أشياء " (22) ، فالعرب يحذفون نون الرفع أو نون التوكيد إذا اجتمعتا لتوالي الأمثال⁽²³⁾ .

الثالث : أنه مُعرب فيبقى على حاله قبل دخولها عليه ولم يُنسب لأحد من النحاة⁽²⁴⁾ ومثّله السيوطي (ت911هـ) بمذهب ابن درستويه ومن تابعه الذي قال بإعراب الفعل المضارع إذا باشرته (نون النسوة)⁽²⁵⁾ .

وهذا القول فيه نظر؛ لأنّ نون التوكيد مختصة بالأفعال وهي كـ (نون النسوة) تسلب من الفعل المضارع شبهه بالاسم ، ولو قلنا إنّهُ مُعرب موافقين هذا الرأي ، فأين حركة الإعراب التي يجب أن تظهر في آخر الفعل الصحيح المعرب التي تميّزه عن الفعل المبني والمعتل الآخر ؟

وهذا المذهب كسابقه لم يميّز بين حالة الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير وباشرته (نون التوكيد) وبين الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وباشرته النون .

ورجح أبو حيان مذهب الجمهور بدليل مخالفته للمذهبين الآخرين بقوله : " ومن الأفعال المضارع العاري من ناصب أو جازم ونون إناث خلافاً لابن درستويه إذ زعم أنه معرب ، ومن نون التوكيد خلافاً لمن زعم أنه معرب مطلقاً أو فَصَّل ، فحكم بإعراب ما رُفِع بالنون وبناء غيره " (26).

3. المطلب الثاني : الإعراب ، وفيه ثلاث عشرة مسألة خلافية .

1. الخلاف في الإعراب ، أهو لفظي أم معنوي؟ (27)

2. الخلاف في الحركة ، أهي مع الحرف أم بعده؟ (28)

3. الخلاف في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال؟ (29)

4. الخلاف في الجزم ، هل هو إعراب؟ (30)

5. الخلاف في إعراب الأسماء الستة؟ (31)

6. الخلاف فيما جُمع بالألف والتاء المزيدتين في حالة النصب أهو مبني أم معرب؟ (32)

7. الخلاف في حركة ما ينصرف في حالة الجر في جمع المؤنث السالم ، أهي حركة بناء أم إعراب؟ (33)

8. الخلاف في علامة إعراب المضارع المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة (34).

9. الخلاف في أيهما المحذوف (نون الرفع) المتصلة ب(ألف الاثنين) أو(واو الجماعة) أو(ياء المخاطبة) أم نون الوقاية إذا اجتمعتا ؟ (35)

10. الخلاف في علة حذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر (36).

11. الخلاف في جواز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة (37).

12. الخلاف في علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة (38).

13. الخلاف في جواز حذف الحركة من الأسماء والأفعال الصحيحة الآخر (39).

1.3. المسألة الأولى : الخلاف في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب البصريين (40) أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أ . إجماع النحويين البصريين والكوفيين سوى قطرب (41) على أنّ الإعراب إنما دخل الكلام ليميز بين المعاني المختلفة ، ويُستدل به على الفاعلية والمفعولية والمضاف والمضاد إليه وغير ذلك من المعاني التي

تعتبر الأسماء ، وهذه المعاني تكون موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فلزم أن يكون الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال والحروف⁽⁴²⁾ .

ب . إجماع النحويين كذلك على أنّ الأفعال عوامل في الأسماء ، فلو كان من الواجب أن تكون الأفعال معربة لوجب أن يكون لها عوامل تعمل فيها الإعراب ووجب كذلك أن يشمل عوامل عواملها إلى ما لانهاية ؛ لذلك استحقت البناء مثل الحروف والعوامل⁽⁴³⁾ .

الثاني : مذهب الكوفيين⁽⁴⁴⁾ ، أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال وحجتهم في ذلك ما يأتي :

أ . إنّ الإعراب يدخل أيضاً على الأفعال ليميز بين المعاني المختلفة ، وليس ذلك مقتصرًا على الأسماء ؛ لأنّ الأفعال تدل على المعاني الطويلة فقولهم : يقوم زيدٌ مثلاً يحتمل معنى (قائم) وكذلك تأويل : (سوف يقوم) ، وكذلك قولنا : (فلانٌ يطيع الله) (فريطع) هنا يمكن أن تدلّ على الزمان المتصل ، ويبقى حتى انقضاء الفاعل ، ومن هذه الناحية شابهت الأفعال الأسماء من حيث الدلالة على الاستقبال⁽⁴⁵⁾ .

وردّ الزجاجيّ على الكوفيين برّد مفاده : أنّ الأفعال المضارعة إنّما استحقت الإعراب ؛ لأنها شابهت الأسماء ، أي: الإعراب لم يكن موجوداً فيها قبل المضارعة لا لأنها أصلاً . مستحقة للإعراب ، وهي كذلك عندما شابهت الأسماء استحقت الإعراب ، يعني أنها حملت الفرعية ، وليس الإعراب موجوداً فيها أصلاً⁽⁴⁶⁾ .

ب . اختلاف المعاني في الأفعال كما تختلف في الأسماء ، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ، ومأموراً بها ومنهياً عنها وكذلك تكون للمخاطب تارة وللمتكلم تارة وللغائب تارة أخرى وتكون للمذكر والمؤنث ، فاختلاف المعاني موجود في الأفعال كما هو في الأسماء وهذا ما أوجب إعرابها إذ لا يوجد فرق بينها وبين الأسماء⁽⁴⁷⁾ . وذلك نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فالنصب نهي عن الجمع بينهما ، أمّا الجزم فهو نهي نهما مطلقاً ، والرفع نهي عن الأول وإباحة للثاني .

أما تمثيل الكوفيين بجملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وما شابهها من الجمل فقد ردّ قولهم فيها أبو البقاء العكبري (ت616هـ) ونظر إلى الجملة من زاوية مهمة وهي : أنّ الجملة وقع فيها عطف ، والإشكال في فهم الفعل جاء من جهة العطف لا من الفعل نفسه ، فلو أخذنا جملة خالية من العطف مثل : يضربُ زيدٌ ، بالرفع والنصب والسكون ، فالفعل يبقى على حاله في الدلالة على الحدث والزمان . أمّا جملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فقد وقع فيها عطف لذلك فإنّ الأمر العارض فيها وقع من

جهة العطف ، ومن المعروف أنّ حرف العطف يدلُّ على معاني عدة فلا بد من تمييز هذه المعاني بعضها عن بعض ، لذلك فالحركة ميّزت بين معاني حروف العطف ولم تفرّق بين معنى للفعل ومعنى آخر له ، في جملة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن⁽⁴⁸⁾.

فهذا دليل على أنّ تغير معنى الفعل جاء من جهة العطف لا بسبب الحركة .

وردّ ابن عصفور أيضاً على استدلال الكوفيين بهذه الجملة ، وضعف رأيهم فيها إذ يرى أنّ معاني الأفعال في هذه الجملة لا يمكن أن تلتبس بأي حال من الأحوال ، ودليله على ذلك أنّ الإعراب لو أسقط من هذه الجملة . وهي جملة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) . فسنلاحظ أنّ العوامل سوف تظهر ، فالنصب على إضمار (أنّ) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع ، فعندما ظهرت العوامل المضمرّة لم يحتج إلى الإعراب⁽⁴⁹⁾ .

ج . احتج الكوفيون بدليل آخر وهو : أنّ الفعل إذا وقع بين الأداة (حروف المعاني) والاسم ، فإنّ الفعل هنا يشبه الأداة ، بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات ، وهو عكس الاسم في ذلك فإنه يلزم صاحبه ، فضارع الفعل (ليت) التي معناها التمني فإذا زال التمني زالت ، وهذا ينطبق على ما شابه ليت من الأدوات ، وهو لشبهه بالاسم أعطي الرفع والنصب ومُنِع من الجر لأنه لم يشابه الاسم تماماً وخصّ بجزمه ومُنِع من التنوين ؛ لأنه شابه الأداة في ذلك ، والأداة حقها أن تسكّن وتُحرم من الإعراب والتنوين ؛ لأنها من صفات وعلامات الأسماء⁽⁵⁰⁾ .

ويرى البصريون أنّ هذا الدليل لهم وليس عليهم ؛ لاعتراض الكوفيين بأنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لمشابته للاسم⁽⁵¹⁾ ، فالمبني من الأفعال إنّما بُني لأنه شابه حروف المعاني والأسماء كلّها إلا ما شابه الحرف منها ، والأفعال كلّها مبنية إلا ما شابه الاسم منها ، فدلّ ذلك أنّ البناء أصل فيها لذلك بُني الفعل الماضي فهذا يدل على فساد مذهب الكوفيين⁽⁵²⁾ .

القول الثالث : مذهب بعض متأخري النحاة ، أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء⁽⁵³⁾ وحتّهم في ذلك أنّ الإعراب في الفعل وُجد فيه بغير سبب فهو له أي موجود بذاته مما يدل على أنّ الإعراب أصل فيه . وفي قولهم : إنّ الإعراب وُجد من دون سبب في الأفعال نظر ؛ لإجماع البصريين والكوفيين على أنّ الفعل المضارع أعرب لمضارعه للاسم .

وأبو حيان في عرضه لهذه المسألة مزج بين مذاهب النحاة المتقدمين والمتأخرين بذكره للمذهب الثالث وهو غير مشهور إلا أنه لم يرحح أحد هذه الآراء ، إنما بين موقفه من هذا الخلاف بأنه ليس فيه منفعة (54) .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون لما استدلوا به من حجج تؤكد صحة ما ذهبوا إليه .

2.3 مسألة : الخلاف في أيّهما المحذوف (نون المضارع) المتصلة بـ (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) أم (نون الوقاية) إذا اجتمعتا ؟ .

في هذه المسألة قولان :

الأول : مذهب سيويه⁽⁵⁵⁾ وأكثر متأخري النحاة⁽⁵⁶⁾ أنّ نون الرفع هي المحذوفة ؛ لأنّ اجتماع نونين في الفعل بمثابة ثلاث نونات فتُحذف هذه النون . أي نون الرفع . استثقلاً ؛ لأنّ النون قد تضعفت في الفعل ، والعرب يستثقلون التضعيف ، وقد حُذفت في مواضع كانت فيها أشدّ استثقلاً من هذا الموضع⁽⁵⁷⁾ ، وهذه النون تكون أكثر عرضة للحذف إذا دخل على الفعل أداة نصب أو جزم⁽⁵⁸⁾ .

واحتج سيويه بقراءة من قرأ⁽⁵⁹⁾ قوله تعالى (أَحْجَاؤُنِي)⁽⁶⁰⁾ ، ومن قرأ⁽⁶¹⁾ قوله تعالى (فَبِمَ تُبْشِّرُونَ)⁽⁶²⁾ بكسر النون المخففة .

وتابع سيويه في ذلك ابن مالك وعدّ رأيه هو الصحيح مستدلاً لذلك بعدة حجج وهي⁽⁶³⁾ :

الأولى : أنّ (نون الرفع) يمكن أن تُحذف من دون أن يكون ثمة سبب لحذفها حتى وإن لم تلاقِ (نون الوقاية) ولا تُحذف نون الوقاية عند اتصالها بفعل محض غير مرفوع لذلك يمكن القول : أنّ " حذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه " (64) .

الثانية : عند حذف (نون الرفع) يُؤمّن معها حذف (نون الوقاية) إذ لا يوجد سبب ثانٍ يدعو إلى حذفها ، وعلى العكس من ذلك عندما تُحذف نون الوقاية أولاً ، إذ إنّ الفعل لا يؤمّن مع حذفها منه حذف نون الرفع عند دخول ناصب أو جازم على الفعل ؛ لذلك فإنّ " حذف ما يُؤمّن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمّن بحذفه حذف " (65) .

الثالثة : أننا لو حذفنا (نون الوقاية) من الفعل ولم نحذف (نون الرفع) ؛ للزم كسر نون الرفع بعد (الواو) و(الياء) ، وإذا حذفنا (نون الرفع) لم يُكسر الفعل ؛ لأنّ نون الوقاية موجودة ووظيفتها وقايتها من الكسر

فدَلَّ ذلك على أنَّ حذف نون الرفع أولى من حذف نون الوقاية لأنَّ أي "تغيير يؤمن معه أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير" (66) .

الرابعة : أنَّ النون تُعدّ علامة رفع فرعية في الفعل إذ تكون نائبة عن الضمة . وهي علامة الرفع الأصلية . التي قد تحذف للتخفيف في بعض المواضع فلا ضير إذن من حذف نون الرفع وهي علامة رفع فرعية نائبة عن الضمة لظالما أنَّ الحذف ممكن وموجود ، واستدل ابن مالك لذلك بقراءة من قرأ⁽⁶⁷⁾ قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ)⁽⁶⁸⁾ بإسكان الراء ، وتسكين الحرف الصحيح وهذا . بحسب ما يرى ابن مالك . ليس مقتصرًا على الفعل فحسب بل هو موجود في الأسماء ، واستدل لذلك بقراءة من قرأ⁽⁶⁹⁾ قوله تعالى : (وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)⁽⁷⁰⁾ .

الثاني : مذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان (ت315هـ) والفراسي وابن جني⁽⁷¹⁾ وتبعهم في ذلك الجزولي (ت605هـ) والرضي الإستراباذي⁽⁷²⁾ (ت686هـ) وابن هشام الأنصاري⁽⁷³⁾ (ت761هـ). أنَّ نون الوقاية هي المحذوفة واحتجوا لذلك بعدة حجج منها :

أولاً : إنَّ نون الوقاية لا دلالة لها على إعراب ؛ ولهذا كانت أولى أنَّ تحذف ، على عكس نون الرفع فهي أقوى لدالاتها على الإعراب لذلك لا يجوز حذفها .

ثانياً : إنَّ الغاية من مجيء (نون الوقاية) هي وقاية الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فحذف نون الوقاية أولى من حذفها .

ثالثاً : إنَّ دخول (نون الرفع) على الفعل العامل ، أما دخول (نون الوقاية) فهو لغير عامل ، ولو كانت (نون الرفع) هي المحذوفة لوجب وجود مؤثر بلا أثر .

رابعاً : إنَّ التي تكررت هي (نون الوقاية) والثقل إنما ينجم من التكرار في الأعم الأغلب .

خامساً : إنَّ (نون الوقاية) جائزة الحذف لكثرة الاستعمال كما في (إنني) و(كأنني) إذ يجوز أن نقول إني وكأني وقد لحقت نون الوقاية هذه الحروف تشبيهاً لها بالفعل ، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في (إنَّ وكأنَّ) وما شابههما وكان في هذا تفضيل للفرع على الأصل ، وهذا لا يجوز .

أما الرضي فيرى أنه لا يجوز حذف نون الرفع لأنَّ " الفاعل لا يُحذف " (74) وقد وهم ابن مالك عندما ذكر أنَّ الأخفش متابع لسيبويه في مذهبه من أنَّ (نون الرفع) هي المحذوفة⁽⁷⁵⁾ وما يقوله الأخفش

مناقض لما ذكره ابن مالك إذ يقول: " وقد قرأ بعض القراء (فَيَمَ تبشرون) أراد : تبشروني فأذهب إحدى النونين استئقلاً لاجتماعهما كما قال: ما أحسنتُ منهم أحدًا فألقوا إحدى السنين استئقلاً فهذا أجدر أن يستثقل ؛ لأنهما جميعاً متحركتان، قال الشاعر :

تراه كالنعم يُعلُّ مسكًا يسوء الغاليات إذا قلني

فحذف النون الآخرة ؛ لأنها النون التي تُزاد ليترك ما قبلها على حاله ، وليست باسم فأما الأولى فلا يجوز حذفها فإنها الاسم المضمر " (76).

ويفهم من كلام الأَخفش أنّ (نون الوقاية) إذا التقت بنون المضارع أو بنون النسوة فهي في كلتا الحالتين تكون هي المحذوفة ؛ لأنّ نون الوقاية في البيت الذي ذكره الأَخفش لاقت نون النسوة ولم تلاقِ نون المضارع لكنّ الأَخفش ساوى بين كلتا الحالتين.

أما أبو حيان فلم يصرح في كتابه ارتشاف الضرب بموقف أمّا في تفسيره فقد اختار مذهب سيبويه بقوله : " وفي المسألة خلاف منهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن لأنّ التركيب متفق عليه والخلاف جرى في أيهما المحذوف ونختار أنها نون الرفع " (77).

أما في كتابه منهج السالك فقد اختار أن تكون المحذوفة هي نون الوقاية إذ قال "إنما قلنا : إنّ المحذوف إنما هو نون الوقاية دون نون الإعراب لأنّ المعنى الذي جيء بنون الوقاية لأجله وهو أن تقي الفعل من الكسر مفقود هذا ؛ لأنّ نون الإعراب يحصل فيها هذا المعنى مع الدلالة على الإعراب على أنّ بعض أصحابنا زعم أنّ نون المحذوف في مثل هذا إنما نون الإعراب لا نون الوقاية " (78).

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الأَخفش ومن تابعه وهو حذف نون الوقاية وذلك لأنّ " حذف نون الرفع دون أثر من ناصب أو جازم لا يُقيم فرقاً بين حالة الرفع والنصب والجزم " (79).

4. خاتمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وبعد :

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج، أهمها:

أولاً: دار خلاف بين النحاة فيباب الإعراب والبناء في ثماني عشرة مسألة .

ثانياً: في مسألة الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث أهو مبني أم معرب قولان ، والصحيح مذهب سيبويه، والجمهور أنه مبني.

ثالثًا : في مسألة الخلاف في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أهو مبني أم معرب ثلاثة أقوال والصحيح مذهب سيبويه، والجمهور أنه مبني.

رابعًا : في مسألة : الخلاف في أيّهما المحذوف (نون المضارع) المتصلة بـ (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) أم (نون الوقاية) إذا اجتمعتا قولان أصحهما أنّ نون الرفع هي المحذوفة.

5. قائمة المراجع:

. القرآن الكريم .

- الأشموني، محمد بن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، د. ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت) .

- الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح: حسن حمد ، ط1 (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية ، 1418هـ . 1998 م).

- الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق أسامه طه الرفاعي، د. ط (مصر ، القاهرة، دار الآفاق العربية ، د. ت) .

- أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي ، ارتشاف الضرب ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ - 1998 م) .

- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، د. ط (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، 1999 م) .

- ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر، ط1 (مكة، دار إحياء التراث، جامعة أم القرى، 1419هـ) .

- الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح/ أحمد السيد أحمد ، د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د. ت) .

- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي ، الإيضاح في علل النحو، تح / د. مازن المبارك ، ط1 (بيروت : دار النفائس ، 1394هـ - 1974 م) .

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تح: عبد السلام هارون ، ط2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م) .

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - د. ط (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1976م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هندراوي ، د. ط (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية ، د . ت).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تح: فواز الشعار ، ط1 (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ، 1419هـ 1998م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1 (د. م : دار الغرب الإسلامي، 1406هـ ، 1986م).
- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن ، المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ أ . محمد كامل بركات ، د. ط (د. م : دار المدني ، 1405 هـ . 1984م).
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد، ط1 (بيروت : لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ . 2001م).
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دط (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، 2013م) .
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله ، شرح التسهيل، تح: محمد عبد النبي، ط1 (مصر، مكتبة الإيمان، 1427هـ 2006م).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د. ط (بيروت : نشر، دار السلام، 2014م) .
- الهوامش:

- (1) : ارتشاف الضرب : 676.674/2 ، المقتضب : 3/2 ، الإنصاف في مسائل 524/2 م (72) ، مسائل خلافة في النحو : 85 م (15) ، التبيين عن مذاهب النحويين : 176 م (15) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 328/2 ، شرح ابن عقيل : 38/1 ، ائتلاف النصرة : 125 . 126 م (40) ، همع الهوامع : 47.46/1 .

- (2) ارتشاف الضرب : 674/2 ، 835 ، شرح ابن عقيل : 4039/1 ، شفاء العليل : 114/1 ،
جمع الهوامع : 55/1 .
- (3) ارتشاف الضرب : 674/2 ، 1077/3 ، شفاء العليل : 14/1 ، جمع الهوامع : 56.55/1 .
- (4) ارتشاف الضرب : 676/2 ، جمع الهوامع : 57/1 .
- (5) ارتشاف الضرب : 675/2 ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 106/1 .
- (6) كتاب سيبويه : 20.13/1 .
- (7) ارتشاف الضرب : 674/2 ، شرح ابن عقيل : 4039/1 ، جمع الهوامع : 55/1 .
- (8) جمع الهوامع : 55/1 .
- (9) الإنصاف في مسائل الخلاف : 549/2 . 550 ، ائتلاف النصرة : 127 .
- (10) جمع الهوامع : 55/1 .
- (11) نتائج الفكر في النحو : 87.86 ، ارتشاف الضرب : 674/2 . 835/2 ، شفاء العليل :
114/1 ، جمع الهوامع : 55/1 .
- (12) نتائج الفكر : 87 .
- (13) جمع الهوامع : 55/1 .
- (14) جمع الهوامع : 55/1 ، شرح الأشموني : 118/1 . 119 .
- (15) المساعد على تسهيل الفوائد : 21/1 .
- (16) ارتشاف الضرب : 835/2 ، شرح ابن عقيل : 4039/1 ، وجمع الهوامع : 55/1 .
- (17) ارتشاف الضرب : 835/2 .
- (18) شرح الرضي على الكافية : 532/4 ، شفاء العليل : 686/2 ، شرح ابن عقيل : 39/1 .
- (19) جمع الهوامع : 55/1 ، شرح الأشموني : 118/1 .
- (20) ارتشاف الضرب : 662/2 ، شرح ابن عقيل : 39/1 ، شفاء العليل : 886/2 ، جمع
الهوامع : 56/1 .

- (21) شرح الرضي على الكافية : 532/4 ، ارتشاف الضرب : 662/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 672/2
- (22) شرح الأشموني : 118/1 .
- (23) شرح التسهيل : 5655/1 ، ارتشاف الضرب : 845844/2
- (24) ارتشاف الضرب : 662/2 ، شرح ابن عقيل : 39/1 .
- (25) همع الهوامع : 55/1 .
- (26) ارتشاف الضرب : 1076/3 . 1077 .
- (27) ارتشاف الضرب : 833/2 ، شفاء العليل : 113/1 .
- (28) همع الهوامع : 58/1 ، 59 .
- (29) الإيضاح في علل النحو : 77 ، التبيين عن مذاهب النحويين : 153 م (8) .
- (30) ارتشاف الضرب : 836/2 ، همع الهوامع : 64/1 .
- (31) الإنصاف في مسائل الخلاف : 17/1 م (2) ، التبيين عن مذاهب النحويين : 193 م (20)
- (32) ارتشاف الضرب : 842/2 ، منهج السالك : 11 ، همع الهوامع : 56/1 .
- (33) منهج السالك : 12 ، همع الهوامع : 56/1 .
- (34) ارتشاف الضرب : 843/2 ، الإيضاح في علل النحو : 130 ، منهج السالك : 12. 13 .
- (35) شرح التسهيل : 56. 55/1 ، همع الهوامع : 177/1 .
- (36) ارتشاف الضرب : 848/2 ، همع الهوامع : 178/1 .
- (37) منهج السالك : 11 ، ائتلاف النصرة : 88 في سياق مسألة : 95 .
- (38) ارتشاف الضرب : 842/2 ، ائتلاف النصرة : 88 م (95) ، همع الهوامع : 67/1 .
- (39) همع الهوامع : 186/1 . 187 .
- (40) الإيضاح في علل النحو : 77 ، ارتشاف الضرب : 843/2 ، شفاء العليل : 114/1 .
- (41) التبيين عن مذاهب النحويين : 156 ، مسائل خلافة في النحو : 71 .
- (42) الإيضاح في علل النحو : 77 ، التبيين عن مذاهب النحويين : 153 ، همع الهوامع : 44/1 .

- (43) الإيضاح في علل النحو : 78 .
- (44) الإيضاح في علل النحو : 77. 78 ، شفاء العليل : 114/1 ، همع الهوامع : 44/1 .
- (45) الإيضاح في علل النحو : 80 ، التبيين عن مذاهب النحويين : 154 .
- (46) الإيضاح في علل النحو : 80 .
- (47) الإيضاح في علل النحو : 81 ، همع الهوامع : 44/1 .
- (48) التبيين عن مذاهب النحويين : 154 .
- (49) شرح جمل الزجاجي : 331/2 ، همع الهوامع : 44/1 . 45 .
- (50) الإيضاح في علل النحو : 82 .
- (51) الإيضاح في علل النحو : 82 .
- (52) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 331/2 .
- (53) ارتشاف الضرب : 834/2 ، شرح ابن عقيل : 37/1 ، همع الهوامع : 44/1 .
- (54) ارتشاف الضرب : 834/2 .
- (55) كتاب سيويه : 369/2 ، 519/3 .
- (56) ارتشاف الضرب : 844/2 ، مغني اللبيب : 808/2 .
- (57) البيان في غريب إعراب القرآن : 328/1 .
- (58) شرح الرضي على الكافية : 55/3 .
- (59) وهي قراءة نافع . : إتحاف فضلاء البشر : 267 .
- (60) سورة الأنعام : من الآية 80 .
- (61) نسب سيويه هذه القراءة لأهل المدينة ، ونسبت أيضًا إلى نافع ، كتاب سيويه : 520/3 .
- وإتحاف فضلاء البشر : 347 .
- (62) الحجر : من الآية 54 .
- (63) شرح التسهيل : 56.55/1 ، همع الهوامع : 177/1 .
- (64) شرح التسهيل : 55/1 .

- (65) شرح التسهيل : 55/1 .
- (66) شرح التسهيل : 56/1 ، و : همع الهوامع : 177/1 .
- (67) قراءة أبي عمرو بن العلاء . : إعراب القرآن ، النحاس : 59/1 ، البحر المحيط : 414/1 .
- (68) سورة البقرة من الآية : 67 .
- (69) قراءة أبي عمرو أيضًا . : إتحاف فضلاء البشر : 253 .
- (70) سورة المائدة من الآية : 32 .
- (71) معاني القرآن ، للأخفش : 254/1 ، الحجة للقراء السبع : 174/2 . 176 ، ارتشاف الضرب : 845/2 ، مغني اللبيب : 808/2 ، الأشباه والنظائر : 83/1 ، همع الهوامع 177/1 ، الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده : 136.135 .
- (72) شرح الرضي على الكافية : 505/3 .
- (73) مغني اللبيب : 808/2 .
- (74) شرح الرضي على الكافية : 55/3 .
- (75) شرح التسهيل : 55/1 .
- (76) معاني القرآن للأخفش : 254/1 ، البيت لعمرو بن معد يكرب . : ديوانه: 173 وهو من شواهد كتاب سيبويه : 520/3 ، مجاز القرآن : 352/1 ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 590/1 ، ارتشاف الضرب : 926/2 ، مغني اللبيب : 808/2 ، شفاء العليل : 178/1 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 97/1 .
- (77) البحر المحيط : 421/7 .
- (78) منهج السالك 20.19 .
- (79) المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع ص 24 .